دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النظام النقدي الأوربي
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	النقلي، عاطف حسن
المجلد/العدد:	ع 12
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	جمادى الأول - ديسمبر
الصفحات:	101 - 103
رقم MD:	322387
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	أوربا ، النظم الاقتصادي، الاقتصاد الأوربي ، الدول الأوربية ، التعاون الاقتصادي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/322387

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

□ خارطة دول السوق الاوربية المشتركة □

أدى فشل نظام البريتون وردز الى احداث مشاكل اقتصادية لاحصر لها، مثل ارتفاع معدلات التضخم وفوضى اسعار الصرف مما كان له أكبر الأثر على العلاقات الاقتصادية الدولية، ونجد ان ذلك مس الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء. لذا فان تدافع الاضطرابات النقدية الدولية دفعت التعاون النقدي الأوربي للظهور في نهاية الستينيات بصورة جادة. ان التعاون النقدي الأوربي سيعمل على زيادة قدرة الدول الأوربية على الدفاع عن استقلالها النقدي ومصالحها الاقتصادية المشتركة لمواجهة الأزمات النقدية وخاصة تقلبات اسعار الصرف.

الدكتور/ عاطف حسن النقلي

النظام النقدي الأوربي

□ مبنى مفوضية المجموعة الاقتصادية الاوربية في بروكسل □

وقد بدأ هذا التعاون يخطو خطواته الأولى من خلال المذكرة التي قدمتها هيئة السوق الأوربية المشتركة لمجلس الوزراء في ديسمبر ١٩٦٩ بهدف ضرورة تنسيق الدول الأعضاء لسياساتها النقدية والاقتصادية. في يونيو ١٩٧٠ قدم تقرير عرف بتقرير بيير وبرنر الى المجلس يتضمن الاجراءات والخطوات اللازمة لاقامة اتحاد اقتصادي ونقدي اوربي، وكان أهم ما يتضمنه التقرير:-

١- لا بد من اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسية الاقتصادية والسياسة النقدية على مستوى الدول الأعضاء كمجموعة، ومن ثم امكانية خلق عملة اوربية واحدة.

٢- تعديل اتفاقية روما بما يقتضي تحقيق هذا الأمر.

٣- قيام دول السوق باتباع سياسة واحدة في علاقاتها النقدية مع الدول غير الأعضاء وعدم اتباع سياسة مرونة اسعار الصرف فيما بين عملاتها..

٤- امكانية قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٠م وذلك من خلال مراحل متتابعة.

وما يمكن ملاحظته هنا ان هذه التقارير وما أصدرته من توصيات لم يكن من السهل وضعها موضع التنفيذ في ذلك الوقت نظرا للاضطراب الشديد في العلاقات النقدية الدولية واتباع الأغلب الأعم من الدول لسياسات فردية تحقق مصالحها دون الأخذ في الاعتبار مصلحة الجماعة.

لقد بدا واضحا ان الأوضاع الاقتصادية في أوربا خلال النصف الثاني من السبعينيات لا تزال تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو، وكان الخوف من الدخول المتبادل في دائرة الحماية التجارية قائما، مما يسبب الكثير من الآثار الاقتصادية السيئة على أعضاء المجموعة الأوربية. هذا بالاضافة الى ان تقلبات اسعار الصرف كانت تسبب عدم الاستقرار والثقة في المعاملات الاقتصادية.

للاسباب السابقة كانت الضرورة ملحة لاتخاذ خطوات ايجابية تؤدي الى تحقيق استقرار اسعار الصرف من خلال انشاء جهاز اوربي يهتم بالشئون النقدية لتنفيذ هذا الهدف ويتفادى في نفس الوقت عيوب النظام النقدي الدولي القائم.

لذلك كان التخطيط للنظام النقدي الأوربي ان يعتمد على اربعة عناصر أساسية:-

١- انشاء وحدة نقدية اوربية.

٢- سعر الصرف وجهاز التدخل.

٣- جهاز الائتمان (صندوق النقد الدولي).

٤- جهاز تمويل الموارد.

- وفيما يتعلق بوحدة النقد الأوربية، نلاحظ انها تهدف لتجنب مسالب اختيار عملة محلية كعملة دولية كما هو الحاصل في نظام البريتون وودز، بالتالي فان استقرارها من خلال تكوينها (عبارة عن سلة لعملات الدول الأوربية المشتركة في المجموعة الاقتصادية بواقع أوزان محددة لكل عملة) سوف يعطي الثقة للمتعاملين بها، وهذا من شأنه ان يرتب اثارا حسنة بالنسبة للتجارة الدولية. ومن الطبيعي ان يكون هناك امكانية لمراجعة أوزان العملات المشتركة في تكوين العملة محل البحث.

- بالنسبة لسعر الصرف وجهاز التدخل، نجد ان الهدف منه ضمان استقرار اسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء من خلال اعلان اسعار الصرف بالنسبة لوحدة النقد الأوربية، هذا مع السماح بحدود تقلب على جانبي سعر الصرف في حدود ضيقة. كذلك يمكن تغيير سعر الصرف لمواجهة الاختلال الهيكلي والذي ينم عنه التباعد الواضح بين السعر المعلن والسعر الحقيقي.

- كان من مهام صندوق النقد الأوربي اصدار وحدة النقد الأوربي واستلام الاحتياطيات النقدية في حالة الاصدار، كذلك كان على الصندوق ان يرتب التسهيلات الائتمانية لاعضائه.

- الهدف من جهاز تحويل الموارد هو العمل على التنسيق بين السياسة النقدية والاقتصادية والعمل على ازالة اي تفاوت في المستوى الاقتصادي للدول وذلك من خلال خلق تسهيلات ائتمانية للدول الأقل تقدما.

بعد هذا العرض المبسط للميزات الأساسية للنظام النقدي الأوربي يمكن القول ان هذا النظام له من مقومات النجاح ما يؤهله للقيام بتحقيق اهدافه اذا ما أمكن التغلب على بعض الصعاب التي قد تنجم بسبب اختلاف بعض المظاهر الاقتصادية في الدول الأعضاء. ان أعضاء النظام محل البحث من الدول الصناعية التي تعتبر أغلبها متقدمة صناعيا مما يساعد على زيادة فرص نجاح النظام النقدي الأوربي. كذلك فهذا النظام حاول ان يتجنب ازدواجية الشخصية للعملة، بأن تصبح عملة محلية ودولية في نفس الوقت، وذلك حتى يتفادى المشاكل الناجمة عن هذا الوضع الذي هو أساس النظام النقدي الدولي الحالي. فاعتماد عملة دولية بعيدة عن الارتباط بالاقتصاديات المحلية أيا كانت من شأنه ان يجنب الدول الأعضاء أي مشاكل اقتصادية يمكن ان تنقل اليها عبر العملة المحلية الدولية لأحد الأعضاء، كذلك لن يجعل هذا النظام من دولة ما المسئول الأساسي عن توفير السيولة للأعضاء مما يجعلها في وضع فريد تتمكن فيه من تمويل كافة مشروعاتها الاقتصادية من خلال الاصدار النقدي لعملتها (والتي تعتبر عملة النظام النقدي في نفس الوقت).

ورغم هذه المزايا الا ان النظام قد يحمل في طياته بعض أسباب التباين التي تعمل على تأجيل العمل الكامل به وتطبيقه تطبيقا كاملا... فمثلا ما زال تعارض السياسات الاقتصادية واختلاف معدلات التضخم والبطالة بين الدول الأعضاء تمنع من ان ينجح النظام النقدي الأوربي ويصل الى غايته سريعا وذلك بالرغم قلة عدد أعضائه..

ومع ذلك فاننا نرى ان هذا النظام يعتبر علامة على طريق العلاقات النقدية الدولية ويكتسب أهمية في ظل الأزمات النقدية التي تداهم الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر، حيث ان نجاح هذا النظام، اذا قدر الله له ذلك، سيكون له ثقل كبير في استقرار النظام النقدي الدولي. وبالرغم من انه قد أعلن التزام النظام الأوربي باتفاقية البريتون ودز إلا أنه لم يحدد هذا الالتزام أو مداه.. كذلك لم تحدد علاقة واضحة المعالم بين وحدة النقد الأوربي ووحدة حقوق السحب الخاصة.

□ رجال الاعمال الاوربيون في اول اجتماع لهم □